



كلمة محمد إمام عبد العزيز  
الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة  
المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في

"الندوة الإقليمية حول عدالة الأحداث"

العين السخنة، 19-21 حزيران/يونيو 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة المستشار البشري الشوربجي، مساعد وزير العدل ومدير الإدارة العامة للحماية القضائية للطفل،

سعادة اللواء محمد سيف الدين جلال، محافظ السويس  
سعادة القاضي عمر الناطور، مدير عام وزارة العدل في لبنان،  
السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،  
السيدات والسادة الحضور،

يسعدني اليوم أن أرحب بكم أجمل ترحيب بمناسبة عقد الندوة الإقليمية حول عدالة الأحداث في العالم العربي التي تعقد تحت مظلة مشروع دعم عدالة الأحداث في لبنان والتي تهدف إلى إستعراض الوضع الراهن لعدالة الأحداث في مختلف الدول العربية بغرض تبادل المعلومات والخبرات ومناقشة التحديات التي قد تقف حجر عثرة أمام تحديث عدالة الأحداث في المنطقة بهدف تذليلها، وذلك بالأخذ بالإعتبار الدروس المستفادة من خبرة الدول العربية وتجربة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال. وكلنا أمل في أن يتمخض عن هذه الندوة اعتماد خطة نموذجية لتحديث نظام عدالة الأحداث في مختلف دول المنطقة بما يساهم في دعم الجهود الوطنية وتعزيز التعاون بين الجهات المختصة وإتاحة الفرصة للمكتب الإقليمي لتوسيع نشاطاته في مجال عدالة الأحداث في دول عربية أخرى.

السيدات والسادة،

تأتي هذه الندوة في الوقت الذي بدأت الدول الديمقراطية في بذل الجهود الحثيثة لتفعيل المفهوم الحديث لدولة القانون الذي يجعل السلطة السياسية خاضعة لرقابة الشرعية ومسؤولة عن أعمالها بحيث أصبح تحديث العدالة الجنائية من خلال التطبيق القضائي لقانوني العقوبات والإجراءات الجنائية بمعناها الواسع أمر حتمي توجيهاً لتحقيق المصلحة الإجتماعية في إطار إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي الوقت الذي تشهد فيه الحقبة الراهنة طفرة تشريعية ملموسة لدى غالبية الدول، على اختلاف نظمها وانتماءاتها وتقدمها الإقتصادي والتقني الرامية إلى تطويع تشريعاتها ولوائحها بما يحقق مقاصد إقامة عدالة جنائية ثاقبة وإنسانية تستجيب لمتطلبات العصر ومعايير المحاكمة المنصفة يأتي موضوع تحديث عدالة الأحداث استجابة لما تفرضه التطورات الحالية التي تمر بها المجتمعات العربية اهتماماً بفتة هامة من فئات المجتمع ألا وهي فئة الأحداث حيث تلعب تبادل الخبرات الواعدة والدروس المستفادة دوراً محورياً في هذا التحديث.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بإعداد العديد من معايير وقواعد الأمم المتحدة مركزاً بشكل متزايد على نظام عدالة الأحداث وتحسين فعاليته وأدائه. وقد جاء هذا التطور في الفكر والعمل من الإدراك المتزايد بأنه يتعين النظر إلى إدارة شؤون العدالة الجنائية بصفة عامة وإدارة شؤون عدالة الأحداث بصفة خاصة في إطار أوسع للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبمرور السنين أكدت الحكومات مراراً على مدى فائدة وأهمية معايير وقواعد الأمم المتحدة في هذا المجال والاسترشاد بها في إصلاح وتحديث الناحية التشريعية والمؤسسية لعدالة الأحداث.

السيدات والسادة،

كما هو معلوم لديكم، يأخذ انحراف الأحداث طابعاً خاصاً ومختلفاً عن انحراف الراشدين. لذلك عوضاً عن تدعيم وتعزيز الوسائل القمعية كأسلوب لمعالجة هذه الظاهرة، أليس من الأفضل التفكير بالأسباب التي أدت إليها في المقام الأول؟ مع العلم بأنه أياً كانت الأسباب، فإن انحراف الأحداث ليس إلا عبارة عن انعكاس للأوضاع الإجتماعية وعدم قدرة المجتمع على التعامل مع هذه الظاهرة بفعالية. إن للطفل احتياجات خاصة، حيث أنه يشكل الحلقة الأكثر هشاشة في المجتمع والتي من البديهي أن تتعرض إلى شتى أنواع الضغوط التي قد تجعل من هذا الطفل أو الحدث مخالفاً للقانون أو معرضاً للخطر. وبالتالي من الضروري اعتماد حلول عدة ومتنوعة تهدف إلى اعتبار الطفل أو الحدث شخصاً يتحلى بالوعي وبروح المسؤولية من خلال إشراكه الفعلي في عملية التأهيل.

لقد صدقت معظم دول المنطقة على اتفاقية حقوق الطفل وهي تسعى حالياً إلى مراجعة تشريعاتها الوطنية لتصبح أكثر ملاءمة مع بنود الاتفاقية الأمر الذي يؤثر إيجاباً على أنظمة عدالة الأحداث الراحية لشؤون الأحداث المخالفين للقانون والأطفال المعرضين للخطر أو ضحايا الجريمة. ولكن تبقى التحديات التي تواجهها هذه الدول في إرساء سياسة متطورة في هذا المجال عديدة ومتنوعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- فيما يتعلق بالحدث المخالف للقانون، فإن الإفراط في العقاب غير التربوي يبقى نهجاً غير مثمر كما أن العلاج دون زرع روح المسؤولية يبقى تدبيراً غير كاف. في هذا السياق نرى أن اللجوء إلى التدابير التربوية غير المانعة للحرية لا يزال محدوداً لأسباب عديدة تعود بشكل خاص إلى إنعدام آليات التطبيق والحاجة إلى بناء القدرات. كما أن العمل للمنفعة العامة يعتبر من قبل البعض استغلالاً للأطفال بالرغم من كون الهدف من ورائه هو هدف تربوي وتعليمي وينعكس إيجاباً على المجتمع.
- صعوبة أو حساسية التعامل مع الجرائم المتعلقة بالجنس، فمثلاً تتم معاملة الأطفال المتورطين في أعمال الدعارة في معظم الأحيان على أنهم مخالفين للقانون وليس ضحايا، مع العلم أن العكس صحيح.
- تصادفنا أيضاً في دول المنطقة مشكلة عدم المواصلة والتنقل المستمر والدوري للموظفين العاملين في مجال عدالة الأحداث، وهنا نعني الشرطة وأعضاء الهيئة القضائية على وجه الخصوص، الأمر الذي يؤثر على أداء هؤلاء حيث يصبح التدريب غير مجدٍ مما يتطلب تكراره باستمرار للمجموعات الجديدة.
- ميل الدول إلى اللجوء إلى الأماكن المغلقة لحل مشكلة الأحداث المخالفين للقانون وحماية المجتمع منهم مما يجعل إعادة إدماج الأحداث في مجتمعاتهم أمراً عسيراً.
- عدم مشاركة الحدث/الطفل في القرارات التي تخصه، فهو دائماً متلق، مع العلم أن اعتباره كعضو أساسي في القرارات التي تخصه قد يجعل تنفيذها أسهل خاصة عندما يكون القرار/الحكم يقضي باتخاذ تدابير تربوية بحقه.

أما فيما يخص الطفل المعرض للخطر، مع ما تشمله هذه التسمية من سوء معاملة للأطفال، فمن الأهمية بمكان ألا يغفل القانون هذه الظاهرة التي تبقى في معظم المجتمعات العربية ظاهرة خفية حيث يتواجد عدد كبير من الأطفال الذين يتعذبون بصمت. وهنا يأتي دور عدالة الأحداث عبر إيجاد آلية وقانون صريح وواضح ينصف هؤلاء الأطفال ويتدخل عندما تقتضي الحاجة أخذين في الاعتبار اختلاف العادات والتقاليد في المجتمعات المختلفة شرط ألا تقع الطفولة ضحية لبعض التقاليد والأعراف التي تتناقض والمبادئ الأساسية لحقوق الطفل.

ولا يفوتني في هذا المقام لفت النظر أيضاً إلى وضع الفتيات، فكون عددهن صغيراً في معظم البلدان العربية يتم وضعهن مع النساء مما يؤثر سلباً عليهن فضلاً عن انه يتم وضع الضحايا منهن مع المخالفات للقانون وتتم معاملتهن على هذا الأساس.

#### السيدات والسادة

شرع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في العمل في مجال تحديث عدالة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ابتداءً من عام 1999 في لبنان، كما يعمل حالياً في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية فضلاً عن الإعداد لمشروع تعاوني في الجمهورية العربية السورية والجمهورية العظمى، ونأمل إنضمام عدد أكبر من بلدان المنطقة للعمل على تحديث عدالة الأحداث مستفيدة مما تم تحقيقه من تقدم وتطوير في هذا المجال. وفي هذا المضمار يسعى المكتب إلى بناء مشروع إقليمي يكون بمثابة قاعدة لتبادل الخبرات في المنطقة ويجمع الخبراء في مجال عدالة الأحداث ويستنبط نهجاً جديداً للعمل في هذا المجال يكون منسجماً مع خصائص المنطقة ومع القوانين المواثيق الراحية لعدالة الأحداث ومستهدفاً الأحداث في نزاع مع القانون، والأطفال ضحايا الجرائم الجنائية، والأطفال المعرضين للخطر، وذلك عبر تنفيذ خطة شاملة ومتكاملة هادفة ومركزة على الدعم المؤسسي والتشريعي بما في ذلك:

1. مراجعة التشريعات الوطنية والعمل على إدخال تعديلات عليها حتى تصبح أكثر انسجاماً مع القواعد الدولية الراحية لنظام عدالة الأحداث؛
2. الدعم المؤسسي، ويشمل المؤسسات المسؤولة عن تنسيق العمل في مجال عدالة الأحداث، بالإضافة إلى المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام السالبة للحرية والمؤسسات المعنية بإعداد الكوادر العاملة في هذا المجال.
3. تدعيم التدابير التربوية البديلة لاحتجاز الحرية وبالتالي خفض عدد الأحداث داخل الأماكن المغلقة؛
4. الحماية القضائية والاجتماعية للأطفال ضحايا الجرائم والشهود عليها؛
5. إيجاد آلية لحماية الأطفال المعرضين للخطر وذلك خارج النظام القضائي؛
6. إيجاد آلية للمتابعة المستمرة للقضايا المتعلقة بعدالة الأحداث ورصدها.

وقد يكون هذا النهج الإطار الذي سنرسم من خلاله الخطة النموذجية لتحديث نظام عدالة الأحداث في مختلف دول المنطقة بحيث تحدد الاحتياجات بدقة وتواجه التحديات باستجابة فعالة. إن الشراكة المثمرة بين مكتبنا والوزارات المعنية بنظام عدالة الأحداث تأتي منسجمة فكرياً وعملاً مع هذا النهج المتبع. وقد جاءت المشاريع التعاونية في لبنان ومصر والأردن لكي تعزز وتدعم إرادة وتطلعات هذه الدول في سعيها إلى تحديث أنظمة عدالة الأحداث.

تحية إغزاز وتقدير لكافة الأخوات والإخوة المسؤولين الحكوميين والخبراء في كافة الجهات المعنية على حسن الأداء والتعاون مع مكتبنا في تنفيذ هذه المشاريع التي توجت بالعديد من الدروس المستفادة المتمثلة في أهمية الدور المحوري للكفاءات الوطنية في عملية الإصلاح والتحديث التي كان لها الأثر الكبير في التنفيذ المحكم للنشاطات وتقييم الأداء والنتائج في إطار شراكة بناءة بين كافة الأطراف المعنية وتواجد خبير المكتب الإقليمي جنبا إلى جنب مع شركائنا ساهم في تعزيز عمل الفريق وتحقيق النتائج المرجوة من هذه المشاريع.

وأخيراً لا يفوتني الإشادة بالشراكة التي تربطنا مع منظمة اليونيسيف والتعاون القائم ليس فقط على مستوى جمهورية مصر العربية ولكن أيضاً على مستوى الدول العربية الأخرى. أن تواجدهم معنا اليوم لخير دليل على أنهما متحدين في الرؤية ومصممين على المضي قدماً في الإستجابة لإحتياجات منطقتنا والإرتقاء بالأداء من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

أود أن أعبر مجدداً عن بالغ تقديري وجزيل شكري لكافة المشاركين في هذه الندوة حيث أن حضورهم اليوم ليعكس جدية المنهج والالتزام المهني الذي لمسناه دائماً من تعاملنا مع كافة الوزارات والإدارات المعنية التي يمثلونها وعلى التصميم والمثابرة بغية تحقيق تقدم أفضل في مجال عدالة الأحداث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.